عمليات بغداد: مقتل ٥٢ مسلحاً في بغداد في غضون أسبوعين

نجاة نائبين في التوافق من محاولة اغتيال..والجبهة تتهم " قوى شريرة "

بغداد / هشام الركابي

تعرض النائبان عن جبهة التوافق العراقية عبد الكريم السامرائي ، والدكتور علاء مكي صباح امس الى هجوم بعبوة ناسفة استهدف موكبهما قرب منطقة العلاوي في بغداد.

وقال الناطق باسم خطة فرض القانون اللواء قاسم عطا في تصريح لـ" المدى " ان النائبين المذكورين كانا يهمان الدخول الى المنطقة الخضراء، وقرب مبنى دائرة الجوازات في منطقة العلاوي انفجرت عبوة ناسفة على احدى عجلات الرتل ، مضيفاً ان الانفجار ادى الى استشهاد احد مرافقي السامرائي واصابة اربعة اخرين بجروح من دون ان يتعرض النائب لاذى من جراء الانفجار .مشيرا الى ان التفجير الذي استهدف النائبين يحمل بصمات تنظيم القاعدة الارهابي .

من جانب آخر اوضح النائب عن جبهة التوافق الدكتور علاء مكي ان الانفجار كان يستهدف الموكبين ، وقال مكي في تصريح لـ" المدى " ان الجبهة ستطالب الحكومة بفتح تحقيق في الحادث لمعرفة من يقف وراء هذا الهجوم .

وفي ذات السياق انفجرت سيارة مفخخة في منطقة اليرموك ببغداد ، وقال مصدر امني في قيادة عمليات بغداد ان السيارة المفخخة كانت مركونة قرب جامع الشواف حيث مقر الحزب الاسلامي وانفجرت صباح امس مخلفة شهيداً مدنيا و(٢٠) جريحاً.

وفي سياق الحادث قال مصدر امني في الشرطة ان السيارة مفخخة انفجرت صباح أمس في منطقة (الاربع شوارع) بحي اليرموك غرب العاصمة بغداد ما تسبب بإصابة ثمانية مواطنين بجروح متفاوتة.

واضاف ضابط في الشرطة برتبة نقيب من مقر الحادث ان الانفجار نجم عن سيارة مفخخة كانت متوقفة على جانب الطريق فيما بدا وكانه كمين كان يستهدف احد المسؤولين في الحزب الاسلامي الذي اصيب ثلاثة من حراسه بجروح.

وكان الانفجار قد وقع قبالة جامع الشواف ومقر الحزب الاسلامي في اليرموك.

وذكر المصدر ان الانفجار اسفر عن اصابة خمسة مدنيين آخرين بجروح لكن الناطق باسم خطة فرض القانون اللواء قاسم عطا اكد ان الحادث وقع في تمام الساعة العاشرة من صباح أمس وانه تسبب بإصابة ستة اشخاص بجروح متفاوتة.

وعلى خلفية الحادث اتهم الحزب الإسلامي "القوى الشريرة"، باستهداف عبد الكريم السامرائي معللة التفجيرات التي استهدفت قياداته كردة فعل وخيبة أمل لما اسماهم بالقوى الشريرة، في اشارة الى تعرض القيادي في الحزب عبد الكريم السامرائي الى محاولة اغتيال غربي العاصمة بغداد.

واضاف بيان للحزب صدر امس الاربعاء ، ان "موكب أحد قياديي الحزب الذي لم يكن موجوداً فيه، تعرض إلى انفجار سيارة مفخخة كانت متوقفة قرب مركز الحمزة لتأهيل المعوقين في منطقة اليرموك (غربي بغداد)." مبيناً ان الانفجار "أدى إلى استشهاد احد المواطنين وجرح ١٥ آخرين، بينهم اثنان من أفراد الحماية وثلاثة من البيشمركة."

وتابع البيان "إن هذه الأفعال الإجرامية الخائبة تأتي ردة فعل وخيبة أمل للقوى الشريرة، ودليلاً على إفلاسهم واستيائهم من أداء الحزب المتميز وانجازاته."

ولم يسم بيان الحزب ما وصفها بـ"القوى الشريرة".

والحزب الإسلامي الذي يتزعمه نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، هو أحد المكونات الثلاثة الرئيسة في جبهة التوافق العراقية مع مؤتمر أهل العراق ومجلس الحوار الوطني.

الى ذلك ذكر المتحدث الرسمي باسم قيادة عمليات بغداد ان حصيلة عملياته للاسبوعين الماضيين في العاصمة وضواحيها كانت قتل ٥٢ مسلحاً وإلقاء القبض على ٣٦٥ مطلوبا واعتقال ٣٩١ من المشتبه بهم والعثور على ١٥٥ عبوة ناسفة مشيرا الى مقتل ١٣٩ مدنياً وجرح ٦٣٢ في اطار اعمال العنف في العاصمة وضواحيها خلال الفترة نفسها.

وقال اللواء قاسم عطا في مؤتمر صحفي امس الاربعاء ان مجمل العمليات التي قامت بها قيادة عمليات بغداد في الاسبوعين الماضيين اسفرت عن قتل ٥٢ ارهابيا وإلقاء القبض على ٣٦٥ مطلوباً واعتقال ٣٩١ من المشتبه بهم وتحرير ٤ مختطفين وتأمين الحماية لعودة ٤٣ عائلة مهجرة بمختلف المناطق".

وفي غضون ذلك تمكنت اجهزة الامن خلال الفترة نفسها بحسب المتحدث من تفكيك ٤ عجلات مفخخة وحزامين ناسفين وإبطال مفعول ١٥٥ عبوة ناسفة وتدمير ٦ عجلات محملة بالعبوات الناسفة تم حرقها وضبط ١٠٠ عجلة لاتحمل اوراقاً ثبوتية و٥٨٠٠ قطعة عتاد ثقيل ومتوسط و٤٤٩ قطعة سلاح من مختلف الانواع و٦٠٠ قنبرة هاون مختلفة الانواع.

واشار عطا الى مقتل ١٣٩ مواطناً وجرح ٦٣٢ آخرين خلال الفترة نفسها من دون ان يعطي تفاصيل عن الملابسات.

غيتس: الجيش الامريكي يجب ان يركز اهتمامه على النصر في العراق

كولورادو / الوكالات

قال وزير الدفاع الامريكي روبرت غيتس إنه يجب على الجيش الامريكي أن يركز اكثر على النصر في العراق والاستعداد لمقاتلة حركات تمرد اخرى وأن يقلل اهتمامه بحروب كبيرة محتملة مع دول أخرى، وأضاف غيتس "لاحظت ميلاً كبيراً تجاه ما قد يطلق عليه الاهتمام المفرط بحرب تالية.. أي الميل لدى قطاع كبير في المؤسسة الدفاعية لمصلحة ما قد يكون مطلوباً في صراع مستقبلي."

وقال في حلقة نقاشية للصحفيين في كولورادو سبرينجز " صحيح اننا قد نقع تحت ضغط كبير لشن عملية برية تقليدية كبيرة في مكان آخر في العالم في هذا الوقت... لكن في أي بلد سيكون من المعقول القيام بهذا.."

وتابع غيتس: ان القوات الجوية والبحرية الامريكية لديها قوة قتالية كافية للتعامل مع اي اعتداء في الخليج وفي شبه جزيرة كوريا، وفي مضيق تايوان في اشارات واضحة الى تحركات محتملة لإيران وكوريا الشمالية والصين.

واضاف انه لكي يكون اي برنامج كبير للاسلحة مجدياً فيجب ان تثبت صلته بذلك النوع من حروب مناهضة التمرد الدائرة في العراق وافغانستان والتي من المرجح أن تشغل القوات الامريكية في المستقبل.

وقال غيتس "ستجد القوات غير النظامية الصغيرة المتمردين والمسلحين سبلاً كعادتها دائما لإحباط وتحييد مزايا الجيوش النظامية الاكبر."

وزاد في الحلقة النقاشية التي نظمتها مؤسسة هيريتج المحافظة " حسب اعتقادي حتى بعض الدول ستحاول استغلال ما تعتبره نقاط ضعف لنا بطريقة لا نظامية بدلاً من مواجهة نقاط قوتنا المتأصلة."

وفي السياق ذاته أشار غيتس الى ضرورة اعطاء الاولوية للاحتياجات العسكرية الحالية ضمن برنامج تسليح الجيش وتعزيز قواته بالاف المركبات المدرعة المقاومة للالغام لتوفير الحماية اللازمة للجنود من القنابل المزروعة على جوانب الطرق في العراق.

وذكر غيتس معلومات بشأن استهداف الآليات في العراق بقوله: "تعرضت المركبات المدرعة المقاومة للالغام والتي تحمي من الكمائن حتى الآن لما يزيد على ١٥٠ هجوماً ونجا الجميع فيما عدا ستة جنود راحوا ضحايا لهذه العلميات."

طالبوا بإلزام التجار بتسعيرة حكومية

خبراء: التضخم الاقتصادي " حقيقي " والانخفاض المعلن عنه مجرد ترويج إعلامي

بغداد / اصوات العراق

دق خبراء اقتصاد عراقيون ناقوس الخطر أمام الارتفاع الكبير في أسعار السلع، ووصف بعضهم الأرقام المنخفضة المعلنة لمعدلات التضخم بأنها مجرد "وهم" طرحت لأغراض "دعائية"، معتبرين أن السياسة النقدية لم تأت بثمارها لمحاربته، وإنما انصبت لصالح نفر من "المضاربين" بسبب عدم فهمها لنوع التضخم في العراق.

ووصف الزميل الباحث الإقتصادي حسام الساموك أرقام ومؤشرات التضخم في العراق بـ "الوهمية إن "هناك وهما كبيرا وفرضا لأرقام خيالية لما يسمى بخفض مؤشرات التضخم في البلاد."

ولفت إلى أن هذه الأرقام "تعتمدها جهتان متناقضتان في قياس المؤشرات، هما: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، والبنك المركزي العراقي."

وضرب الساموك المثل بأن الجهاز المركزي للإحصاء "يقول إن نسبة التضخم (١٧٪)، في حين البنك يقول إنها (١٢٪) فقط."

وأردف قائلا "لكن الأمور على أرض الواقع تقول بارتفاع الأسعار، من دون أن تحمل إجراءات البنك المركزي أي أثر في خفضها، أو حتى في تحديدها وجعلها تراوح في مكانها."

وعلل الباحث الاقتصادي ذلك بأن " أساس إجراءات البنك المركزي، التي يعتقد بأنها حازمة، هي أكثر من متساهلة في التعامل مع السوق"، معتبراً أن خفض البنك المركزي لسعر الدولار "كان لمصلحة التجار، الذين لم يكتف نفر منهم (المضاربون) بالإستيلاء عنوة على فوائد انخفاض الدولار مقابل ارتفاع الدينار، وإنما زادوا أسعار مستورداتهم بشكل جعل حركة السوق في العراق عموماً نهباً لأطماع ومجاميع المضاربين في السوق."

وشدد الساموك على ضرورة أن تكون هناك "ضوابط ملزمة لمن يستفيد من خفض الدولار"، معتبراً أن البنك المركزي " أهمل تماما متابعة إجراءاته في خفض الدولار، بضرورة إلزام التجار بحدود معينة من الأسعار التي لا ترهق كاهل المستهلك، وبالتالي لا تدعو إلى ما يشهده السوق حالياً من سياقات عشوائية لعبت دورها في رفع عجيب لمؤشرات التضخم في السوق المحلية."

من جهته، أعرب رئيس قسم الدراسات الإقتصادية في (معهد الوطن العربي)، التابع للجامعة المستنصرية في بغداد، عن اعتقاده بـ "عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة في العراق"، معتبراً ما يحصل حاليا هو مجرد "وجود مجموعة أفكار يتم تطبيقها."

وقال رئيس القسم الدكتور عبد الرحمن المشهداني إن " لكل بلد سياسة معينة وإجراءات تتخذ بخطط تكون على الأغلب لخمسة سنوات قادمة أو متوسطة تمتد بين (١٠- ١٥) سنة، فيما ترسم البلدان المتطورة خططها الاقتصادية لخمس وعشرين عاما قادمة."

واعتبر المشهداني أن "عدم امتلاك الإقتصاد العراقي، ممثلاً في السلطتين المالية والنقدية، منهجا إقتصاديا واضحا أدى إلى ارتفاع مستمر بالأسعار"، لافتا إلى أن البنك المركزي "يتخذ منهج السياسة الإنكماشية لتخفيف حجم التضخم."

وأضاف: أن هذا النهج يعد "مغالطة حقيقية، لأن التضخم في العراق هو تضخم حقيقي، وليس نقدياً كما يعتبره البنك المركزي، وهو ناجم عن زيادة الطلب على السلع والخدمات مع نقص في المعروض."

وأشار إلى عدم كفاية الإنتاج المحلي " الذي لا يشكل نسبة مهمة من الطلب على السلع في السوق، بينما يغطى الطلب من خلال السلع المستوردة، الأمر الذي أدى إلى انتقال أزمة الغذاء العالمية بشكل سريع إلى الداخل بسبب الارتباط الشديد بين السوق المحلية والخارج، لأن أغلب الاستهلاك المحلي من السلع المستوردة. ما يشير الى أن التضخم الموجود في العراق ليس تضخما نقديا، إنما حقيقي."

وذكر الخبير الاقتصادي أن كل ما أشار إليه "يعد دليلاً على فشل السياسة النقدية في مواجهة ما تعتقده تضخما نقديا، حيث خفضت أسعار الفائدة إلى (١٨٪) ومع ذلك لم يحدث أي تغيير على نسب التضخم، بل حصل العكس حيث بدأت نسب التضخم بالتصاعد، على عكس ما يشاع من أنها إنخفضت إلى (١٧٪)، وهي نسبة لغرض الدعاية الإعلامية."

ودلل المشهداني على رأيه بأن البنك المركزي "يأخذ قياسات سنة (١٩٩٣) كأساس في مقارناته لنسب التضخم مع العام الماضي، وهو قياس ليس بالصحيح على الإطلاق"، ويرى أن البنك " أمام خيارين، فإما أن يعيد المعدل إلى سنة الأساس، أو يعتمد العام الماضي كسنة أساس."

وعلل ذلك بـ " اختلاف نسب المعدلات، حيث أنه في عام (١٩٩٣) المواد الأساسية الداخلة في نسب معدلات التضخم تختلف عن المواد الحالية، إذ كان هم المواطن الأساسي وقتها هو الحصول على المواد الغذائية، فيما تشكل مسألة الحصول على المشتقات النفطية (التي كانت تشكل ٣٪ فقط من دخله) الأمر الأكثر أهمية للمواطن اليوم."

ويختم المشهداني قائلا "هذا معناه أن تلك النتائج المعلنة غير صحيحة، والهدف منها إعلامي."

أما التدريسي والباحث الاقتصادي هلال الطعان، فيرى أن التضخم "كان موجودا في العقود السابقة ، إلا أن نوعه اختلف حاليا."

وقال الطعان إن التضخم "كان، في العقود السابقة، تضخماً كاملاً. فيما تحول بعد أحداث عام (٢٠٠٣) وانفتاح السوق العراقية على الخارج،أدى إلى النوع المسمى بالركودي، حيث هناك كساد وتضخم في آن واحد."

ويوضح الباحث الاقتصادي أن العراق "يواجه حالياً ثلاثة أنواع من التضخم، الأول: تنامي حجم الطلب الكلي على السلع بشكل كبير جداً، من دون أن يكون هناك عرض موازٍ مع عدم كفاية الإنتاج المحلي له، الأمر الذي أدى إلى اللجوء للاستيراد من الخارج."

ويضيف "فضلا عن وجود تضخم التكلفة، بسبب ارتفاع اسعار الوقود نتيجة دخول العراق في اتفاقية مع صندوق النقد والبنك الدوليين."

ويشير الباحث إلى أن النوع الثالث من التضخم، الذي يؤثر في الإقتصاد العراقي حاليا، هو "التضخم المستورد، وسببه فتح الحدود على مصارعها أمام البضائع الأجنبية، وإلغاء التعريفة الجمركية والإستعاضة عنها بضريبة تسمى (رسم الإعمار) نسبتها (٥ ٪) فقط ، ما أدى إلى دخول بضائع رديئة" إلى الأسواق العراقية.

وختم الطعان حديثه بالقول إن "كل هذه الأسباب مجتمعة، أدت إلى زيادة نسب التضخم في العراق، حسبما نراه حاليا."

باحث أمريكي: تدخل واشنطن بالقرارات العراقية ساهم في تعطيل العملية السياسية والأمنية في العراق

نيويورك / المدى

نصح الباحث في المجلس الاعلى للعلاقات الخارجية الامريكية الدكتور ستيفن كوك الولايات المتحدة بعدم التدخل بقرارات الحكومة العراقية .

وقال كوك رداً على سوال لـ (المدى)خلال لقائه بعدد من الصحفيين العراقيين في نيويورك :"أن التدخل الامريكي في الشأن الداخلي العراقي ساهم في تعطيل العملية السياسية في العراق واثر في الوضع الامني هناك .

وطالب الادارة الامريكية بعدم التدخل في الشأن العراقي والسماح للحكومة باتخاذ قرارتها، فيما يخص الشأن الداخلي.

واضاف: الادارة الامريكية لاتدرك مفاصل السياسة العراقية وبرغم مرور خمس سنوات على وجود قواتنا، لكنها لاتزال متقاطعة مع السياسة العراقية، داعياً الادارة الامريكية الى التوقف عن رسم مسارات السياسة العراقية.

وتابع:"على الادارة الامريكية أن تترك الساسة العراقيين يقررون تحديد سياستهم الداخلية والخارجية ".

واوضح كوك أن السياسة الامريكية الخارجية خلقت تضارباً بين السلطة التنفيذية والتشريعية في الولايات المتحدة الامريكية .

من جانب آخر اشار كوك الى ان الرئيس الامريكي بوش خدع الشعب الامريكي بعملية احتلاله العراق مدعياً وجود اسلحة دمار شامل فيه، اضافة الى علاقة صدام بتنظيم القاعدة وعلاقتهم بأحداث ١١ايلول.

ومضيفاً: ان بوش اعتمد على كسب مخاوف الامريكيين في حربه على العراق باستغلال احداث ١١ ايلول ، متجاهلاً التقارير التي كانت تعدها وكالة الاستخبارات الامريكية بشأن العراق.

ونوه كوك بضرورة انشاء علاقات بين العراق والولايات المتحدة الامريكية من دون تدخل الادارة الامريكية في الشأن الداخلي العراقي .

يذكر ان المجلس الاعلى للعلاقات الخارجية الامريكية لايرتبط بالحكومة الامريكية المركزية ، وانما هو مجلس يقدم دراسات للادارة الامريكية في كيفية إنشاء علاقات بين الولايات المتحدة والدول الاخرى ، وعمل المجلس على تقديم العديد من الدراسة للحكومة الامريكية التي اعتمدت اساساً لترسيم شكل العلاقة بين الولايات المتحدة والدول الاخرى.

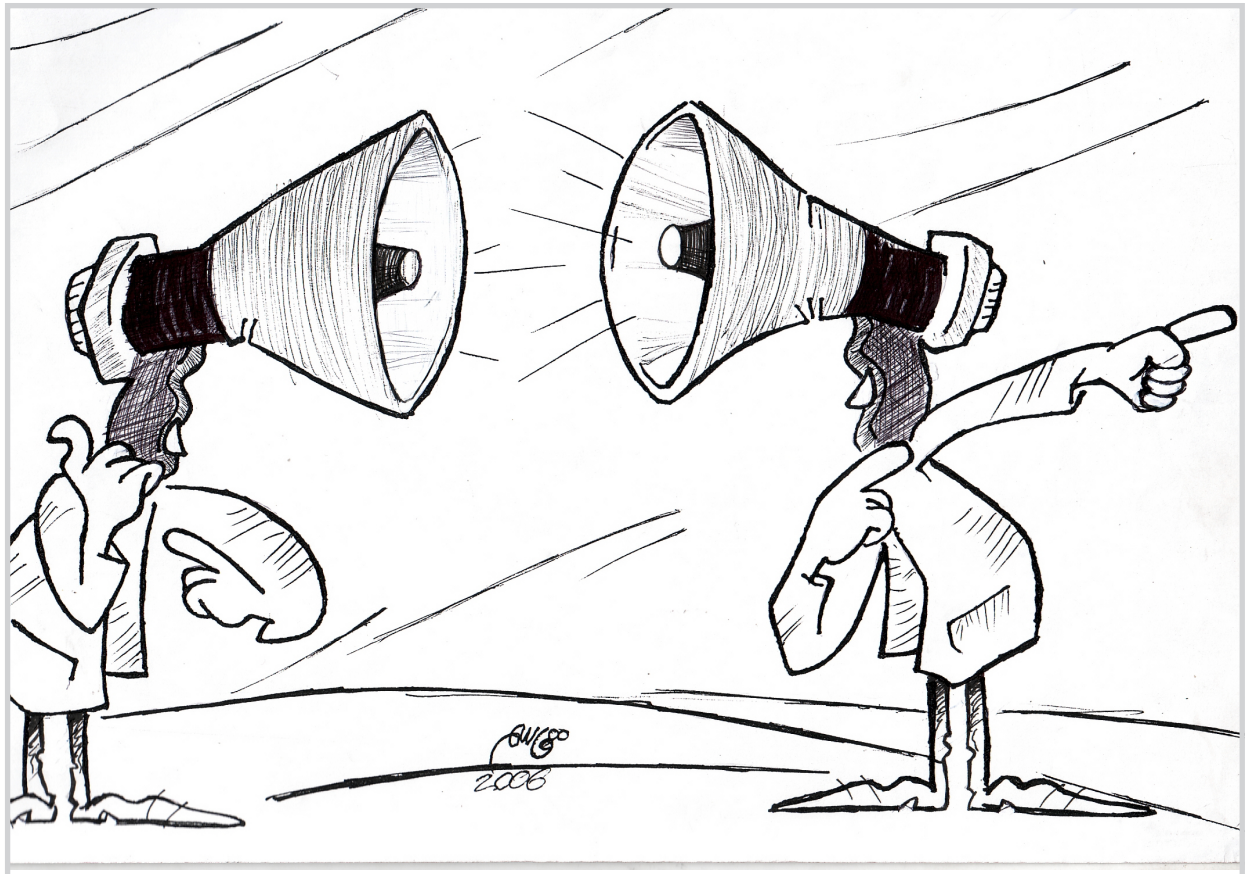

بريشة قاسم حسين